

دكتوراه الإدارة دراسات نقدية ٣

إشراف :
د. مضر علي

التكليف الثامن
تقديم :
عبدالعزیز بن محمد آل محسن
٢٤٣٠٠٢١٧١



أثر التعليم على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالبة: موهوني مليكة

1

نقد النظريات العلمية في الدراسة



في هذا العرض نستعرض النظريات العلمية في دراسة "أثر التعليم على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر" ، بإذن الله تعالى.



أولاً: نقد النظريات العلمية في الدراسة :

تتناول الدراسة مجموعة من النظريات الاقتصادية الأساسية والمتقدمة التي حاولت تفسير العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. يمكن تقديم نقد لهذه النظريات من خلال تحليل مساهماتها وأوجه القصور فيها كما وردت في البحث:

١. النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي (الكلاسيكية والكينزية): نظرية آدم سميث:

نقاط القوة: تؤكد على أهمية التخصص وتقسيم العمل وتراكم رأس المال كركائز للنمو، وتبرز دور "اليد الخفية" في تحقيق التوازن الاقتصادي.

نقاط الضعف: تبالغ في افتراض التوازن التلقائي وتتجاهل الحاجة إلى تدخل حكومي في بعض الأحيان. كما أنها لم تتناول دور التعليم بشكل مباشر كعامل إنتاجي، بل ضمناً ضمن تحسين المهارات.

نظرية ديفيد ريكاردو:

نقاط القوة: تسلط الضوء على قانون تناقص الغلة وتأثير النمو السكاني على الموارد، مما يشير إلى تحديات الاستدامة.

نقاط الضعف: تتسم بالتشاؤم المبالغ فيه وتتجاهل تماماً دور التقدم التكنولوجي في تجاوز قيود الموارد. كما أنها تركز بشكل كبير على القطاع الزراعي وتغفل التطورات الصناعية.

نظرية توماس مالتس:

نقاط القوة: تنبه إلى المخاطر المحتملة للنمو السكاني المتسارع مقارنة بنمو الموارد الغذائية، مما يدعو إلى التفكير في سياسات التحكم السكاني.

نقاط الضعف: تتسم بتشائم شديد ولم تأخذ في الحسبان التطورات التكنولوجية الزراعية التي أدت إلى زيادة هائلة في إنتاج الغذاء.

أولاً: نقد النظريات العلمية في الدراسة :

النظرية الكينزية (نموذج هارود-دومار):

نقاط القوة: تعالج مشكلة البطالة وتؤكد على الدور المزدوج للاستثمار في خلق الطلب الفعال وزيادة القدرة الإنتاجية. تقدم إطاراً مبكراً للنمذجة الديناميكية للنمو.

نقاط الضعف: تفترض ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال، وهي افتراضات قد لا تكون واقعية على المدى الطويل. كما أنها تواجه صعوبة في تفسير النمو المستقر وتتنبأ بعدم الاستقرار، وتفشل في تفسير النمو في الدول الفقيرة بسبب ضعف معدلات الادخار.

٢. النظريات الكلاسيكية الحديثة (نموذج سولو-سوان):

نقاط القوة: يمثل نقلة نوعية في فهم النمو الاقتصادي بإدخال التقدم التقني كعامل مستقل. يفسر الاختلافات في مستويات الدخل بين الدول بناءً على معدلات الادخار والنمو السكاني والتقدم التقني. يقدم مفهوم الحالة المستقرة التي يمكن تجاوزها بالابتكار التكنولوجي.

نقاط الضعف: يتعامل مع التقدم التقني كعامل خارجي (exogenous)، أي أنه لا يفسر سبب حدوثه أو كيفية تحديده داخل النموذج الاقتصادي. هذا يقلل من قدرته على تقديم توصيات سياساتية واضحة لتحفيز الابتكار. كما أنه يفترض تناقص الغلة لرأس المال، مما يعني أن النمو سيتوقف في النهاية ما لم يكن هناك تقدم تقني خارجي.

٣. نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth Theories):

نموذج رومر (١٩٨٦ و ١٩٩٠):

نقاط القوة: يحل مشكلة العامل الخارجي في نموذج سولو بجعل التقدم التكنولوجي داخلياً. يؤكد على أهمية الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري والبحث والتطوير كمحركات للنمو المستمر.

نقاط الضعف: نموذج ١٩٨٦ يعتمد على فرضية "التعلم بالممارسة" التي قد تكون مبسطة. نموذج ١٩٩٠ يفترض علاقة خطية بين رأس المال البشري وتراكم المعرفة، وهو ما قد لا يتوافق مع الواقع (مثل تباطؤ النمو الاقتصادي رغم زيادة الباحثين في بعض الفترات). كما أنه يوصف بأنه يفسر النمو في الدول المتقدمة أكثر من النامية التي تعاني من ضعف في رأس المال البشري وقدرة الابتكار.

أولاً: نقد النظريات العلمية في الدراسة :

نموذج AK:

نقاط القوة: يقدم أبسط صيغة للنمو الداخلي بافتراض غياب تناقص الغلة لرأس المال (عوائد ثابتة)، مما يسمح بنمو مستمر. يؤكد على أن أي سياسة تزيد من معدل الاستثمار سيكون لها أثر دائم على معدل النمو.

نقاط الضعف: يتسم بالتبسيط الشديد ويفترض مرونة إنتاجية واحدة لرأس المال، مما قد لا يعكس الواقع الاقتصادي المعقد. يتجاهل عوامل الإنتاج الأخرى غير المجموعة مثل العمل والأرض والمواد الأولية.

نموذج لوكاس (١٩٨٨):

نقاط القوة: يركز بشكل صريح على رأس المال البشري (المهارات والمعرفة) كمحرك رئيسي للنمو، ويفسر الاختلافات في مستويات المعيشة بين الدول بناءً على تراكم رأس المال البشري. يقدم آلية داخلية لنمو رأس المال البشري (التعلم من الذات).

نقاط الضعف: قد يبالغ في دور رأس المال البشري ويتجاهل عوامل أخرى مهمة. كما أن فرضية العوائد المتزايدة لرأس المال البشري قد لا تكون دائماً مطابقة للواقع، وقد يواجه النموذج تحديات في تفسير تباين التطور بين البلدان إذا لم تكن هناك عوائق لحركة رأس المال المادي.

ثانياً: الخلاصة العامة للنقد :

تظهر الدراسة تطور الفكر الاقتصادي في تفسير النمو، من النظريات التقليدية التي ركزت على رأس المال المادي والعمل، مروراً بالنيوكلاسيكية التي أضافت التقدم التقني كعامل خارجي، وصولاً إلى نظريات النمو الداخلي التي جعلت التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري عوامل داخلية ومحركات للنمو المستمر.

ومع ذلك، يبرز النقد الموجه لهذه النظريات نقاط ضعف مشتركة، مثل:

التبسيط المفرط: العديد من النماذج تفترض تبسيطات قوية (مثل ثبات المعاملات أو التجانس) قد لا تعكس الواقع الاقتصادي المعقد.

التعميم: بعض النماذج التي تفسر النمو في الدول المتقدمة قد لا تكون قابلة للتطبيق بنفس الكفاءة في الدول النامية بسبب الاختلافات الهيكلية والمؤسسية.

مشكلة القياس: تواجه النظريات التي تركز على رأس المال البشري تحديات في القياس الدقيق لهذا المفهوم الشامل، مما يؤثر على موثوقية النتائج التجريبية.

إهمال عوامل غير اقتصادية: تركز معظم النظريات على الجوانب الاقتصادية البحتة للنمو وتتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي تلعب دوراً حاسماً في عملية التنمية.

تؤكد الدراسة على أن فهم النمو الاقتصادي يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين رأس المال المادي، العمل، التقدم التكنولوجي، ورأس المال البشري، مع ضرورة تطوير أدوات قياس أكثر دقة وتكاملاً.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكراً لكم

